الأمم المتحدة

A/AC.96/1109

الجمعية العامة

Distr.: General
3 July 2012
Arabic
Original: English and French

اللجنة التنفيذية لبرنامج المفوض السامي
الدورة الثالثة والستون
جنيف، ١-٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٢
البند ٥ من جدول الأعمال المؤقت
النظر في التقارير عن أعمال اللجنة الدائمة

تقرير الاجتماع الثالث والخمسين للجنة الدائمة (١٣-١٥ آذار/مارس ٢٠١٢)

تقرير الأمانة

(A) GE.12-01109 310712 310712

الرجاء إعادة الاستعمال

المحتويات

		الفقـــرات	الصفحة
أولاً –	مقدمة	١	٣
ثانياً –	إقرار جدول أعمال الاجتماع الثالث والخمسين وبرنامج العمل لعام ٢٠١٢	٢-٣	٣
ثالثاً –	الأنشطة الإقليمية والبرامج العالمية	٤-٣٥	٣
	ألف- العروض الاستراتيجية	٤-٣١	٣
	(أ) أفريقيا	٥-٩	٣
	(ب) آسيا والمحيط الهادئ	١٠-١٤	٤
	(ج) أوروبا	١٥-١٨	٦
	(د) الشرق الأوسط وشمال أفريقيا	١٩-٢٣	٦
	(هـ) الأمريكتان	٢٤-٢٧	٧
	(و) البرامج والشراكات العالمية	٢٨-٣١	٨
	باء – المسائل المتعلقة بسلامة الموظفين وأمنهم، بما في ذلك أمن اللاجئين	٣٢-٣٥	٩
رابعاً –	الإدارة والمراقبة المالية والإشراف الإداري والموارد البشرية	٣٦-٤٦	١٠
	ألف- تحديث عن العصرنة/الابتكار والتبسيط	٣٦-٣٩	١٠
	باء – تحديث شفوي عن إنشاء اللجنة المستقلة لمراجعة الحسابات والرقابة	٤٠	١٠
	جيم- متابعة توصيات مجلس مراجعي الحسابات بشأن حسابات الأعوام السابقة	٤١-٤٣	١١
	دال – تحديث شفوي عن عمل مكتب المفتش العام	٤٤-٤٦	١١
خامساً –	ميزانيات البرامج والتمويل	٤٧-٥٠	١٢
سادساً –	البرامج/سياسة الحماية	٥١-٥٥	١٣
	ألف- الأولويات الاستراتيجية العالمية لفترة السنتين ٢٠١٢-٢٠١٣	٥١-٥٣	١٣
	باء – برنامج المفوضية في إطار الأمم المتحدة الاستراتيجي المقترح للفترة ٢٠١٤-٢٠١٥	٥٤-٥٥	١٣
سابعاً –	أية مسائل أخرى	٥٦-٥٧	١٤

المرفقات

الأول –	مقرر بشأن الميزانيات والتمويل في عام ٢٠١٢	١٥
الثاني –	مقرر بشأن برنامج المفوضية في إطار الأمم المتحدة الاستراتيجي المقترح للفترة ٢٠١٤-٢٠١٥ .	١٦

أولاً- مقدمة

١- ترأّس رئيس اللجنة التنفيذية، سعادة السفير يان كنوتسن (السويد) الاجتماع الذي استغرق ثلاثة أيام.

ثانياً- إقرار جدول أعمال الاجتماع الثالث والخمسين وبرنامج العمل لعام ٢٠١٢

٢- اعتُمد جدول أعمال الاجتماع (EC/63/SC/CRP.1) دون تعليقات.

٣- وبخصوص برنامج العمل لعام ٢٠١٢، اقترح الرئيس اعتماده على أساس أن قائمة البنود المعَدة لاجتماع اللجنة الدائمة في شهر حزيران/يونيه بشأن موضوع الحماية الدولية قد تحتاج إلى تعديل رهناً بنتائج المناقشات المتعلقة باستنتاجات اللجنة التنفيذية. واعتُمِد برنامج العمل لعام ٢٠١٢ على هذا الأساس. وجرى تذكير مفوضية شؤون اللاجئين بتقديم وثائق المؤتمرات ثلاثة أسابيع على الأقل قبل انعقاد اجتماعات اللجنة الدائمة ليتاح للدول الأعضاء ما يكفي من الوقت للتحضير للمناقشات وليتسنى لها اعتماد المقررات المعروضة على اللجنة.

ثالثاً- الأنشطة الإقليمية والبرامج العالمية

ألف- العروض الاستراتيجية

٤- أبرزت مساعدة المفوض السامي (العمليات) في عرضها التحدي الذي تواجهه مفوضية شؤون اللاجئين في الاستجابة لعدد من حالات الطوارئ المتعاقبة وهي تعمل في الوقت ذاته من أجل إيجاد حلول شاملة للعمليات المتواصلة. وأشارت إلى أن تسوية الأوضاع التي طال أمدها هي نفسها مسألة يطول أمدها في كثير من الأحيان وأنه من المهم مواصلة إحراز التقدم المطرد مع كفالة الحماية.

(أ) أفريقيا

٥- سلط مدير المكتب الإقليمي لأفريقيا الضوء على عدد من التحديات الرئيسية التي واجهتها العمليات في السنة الماضية وتطلبت من مفوضية شؤون اللاجئين توسيع نطاق مواجهتها لحالات الطوارئ في وقت قصير جداً وإعادة توجيه الموارد، وأطلع اللجنة على واقع التقدم المحرز فيما يتعلق بالحلول الشاملة الدائمة. وأثنى على "الخدمة الكبيرة" التي قدمتها

البلدان المضيفة بقبول اللاجئين على أراضيها ورعايتهم، وشدد على أهمية توفير الموارد بقدر كاف وقابل للتنبؤ لتمكين المكتب من تحقيق أهداف عملياته.

٦- وتفاعلاً مع عبارات المدير، اعترفت الدول الأعضاء على نطاق واسع بالمساهمة المهمة للبلدان المضيفة في أفريقيا، وبخاصة تلك التي لديها أعداد كبيرة من اللاجئين. وأعربت الوفود عن دعمها لجهود المكتب لإيجاد حلول دائمة ورحبت بالإدماج في المجتمعات المحلية باعتباره خياراً قابلاً للتطبيق. وفي الوقت ذاته، تم حث مفوضية شؤون اللاجئين على تشجيع العودة الطوعية إلى الوطن بوصفها الحل الدائم المفضل، وبخاصة فيما يتعلق بوضع اللاجئين الصوماليين. ولوحظ أن عام ٢٠١٢ يسجل الذكرى السنوية العشرين لوجود مخيم داداب للاجئين وأن هذا العام يشكل فرصة فريدة لإيجاد حلول دائمة لهذا الوضع.

٧- كما حظيت الأوضاع في كل من جمهورية الكونغو الديمقراطية وجنوب السودان والسودان ومالي بكثير من الاهتمام خلال المناقشة. كما أثار عدد من الوفود مسألة ضرورة تفادي خلق حالة انعدام الجنسية فيما يتعلق بالسودان وجنوب السودان. وأشير أيضاً إلى العنف الجنسي والقائم على نوع الجنس باعتباره أحد دواعي القلق الرئيسية. وأيَّد مبادرةَ الحلول الانتقالية عددٌ كبيرٌ من المشاركين، الذين اقترحوا أن تصبح المساعدة الإنمائية الموجَّهة للاجئين جزءاً لا يتجزأ من مخطط التنمية برمته.

٨- وأبدت الدول الأعضاء هلعها إزاء الاعتداء في العام الماضي على مبنى الأمم المتحدة في أبوجا، نيجيريا، وقلقها بخصوص أمن العاملين في مجال الشؤون الإنسانية بصفة عامة. ورحبت الوفود بتعليقات المدير بشأن حل أمني يشمل اللاجئين والسكان المستضيفين، الذين يمكنهم الاضطلاع بدور بنّاء في معالجة المشاكل الأمنية التي تثير قلقهم.

٩- وأشار المدير إلى أنه وإن كانت هناك حاجة إلى مواصلة الدعم المالي، إلاّ أنّ ما لا يقل عن ٥٠ في المائة من مجموع موارد المكتب المخصصة للعمليات تنصرف إلى منطقة أفريقيا. وأشار إلى أهمية المساءلة وأكد للحكومات أن مفوضية شؤون اللاجئين ستواصل العمل من أجل إظهار النتائج فيما يتعلق بالموارد المتلقاة. وردّاً على تعليق أحد ممثلي المنظمات غير الحكومية الذي حضر الاجتماع، اعترف المدير بأنه يتعين القيام بالمزيد لتحسين التواصل مع اللاجئين، ولا سيما في سياق الحلول الشاملة. وفيما يتعلق بمبادرة الحلول الانتقالية، أعرب عن سعادته بالدعم القوي المقدَّم حتى الآن وشدد على أهمية إظهار نتائج حاسمة بنهاية العام.

(ب) آسيا والمحيط الهادئ

١٠- لاحظ مدير مكتب آسيا والمحيط الهادئ أن عدم حدوث حالات طوارئ جديدة كبرى في منطقته في عام ٢٠١١ (باستثناء الكوارث الطبيعية) قد مكّن مفوضية شؤون اللاجئين من تعزيز المبادرات الأساسية وتخصيص الموارد المتاحة لإحراز التقدم فيما يتعلق

بثلاث أولويات رئيسية هي: إيجاد الحلول للأوضاع التي طال أمدها؛ وتأمين فضاء للخدمات الإنسانية واللجوء، بما في ذلك في سياق الهجرة المختلطة؛ وتحسين ظروف اللجوء للأشخاص المعنيين في الأوضاع الحضرية. كما أشاد بثلاثة زملاء قُتِلوا في الاعتداء على مركّب المفوضية في قندهار، أفغانستان، في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١١.

١١- ورحبت الوفود بالحوار الرباعي الذي اتّسم بروح الابتكار بين المفوضية وأفغانستان وباكستان وجمهورية إيران الإسلامية والذي أفضى إلى استراتيجية الحلول لأوضاع اللاجئين الأفغان الرامية إلى دعم العودة الطوعية وإعادة الإدماج بشكل مستدام ومساعدة البلدان المضيفة، وبالمؤتمر الدولي القادم الذي سيجري بشأن هذا الموضوع في جنيف في أيار/مايو ٢٠١٢. وقد تم حث المفوضية وشركائها على ألاّ يغفلوا، وهم يكرسون كل الجهود الممكنة لهذه المبادرة المهمة، الاحتياجات المستمرة للمشردين داخلياً في أفغانستان.

١٢- واستمر القلق بخصوص بيئة العمل الصعبة وتقلص الحيز الإنساني لحماية المشردين داخلياً في عدد من الحالات الأخرى التي طال أمدها، ومنها سري لانكا. وشكلت الجهود الرامية إلى تسوية وضع اللاجئين من بوتان في نيبال مثالاً جيداً على الاستعمال الاستراتيجي لخيار إعادة التوطين بدعم من المجموعة الأساسية من بلدان إعادة التوطين. وفي الوقت ذاته، جرى حث المكتب على أخذ جميع الحلول الدائمة في الاعتبار، بما في ذلك مواصلة الحوار بين الدول المعنية بشأن العودة الطوعية لما تبقى من السكان. وحصل توافق في الرأي وأنّ التحديّين المتمثلين في الاستجابة للاحتياجات الإنسانية لمن تشردوا من ميانمار في عدة بلدان في المنطقة وفي إيجاد حلول دائمة لوضعهم سيتطلبان نهجاً إقليمياً شاملاً، بالتعاون مع عدد من الجهات الفاعلة.

١٣- ورحب عدد من الوفود بالافتتاح المتوقع لمكتب إقليمي للدعم في بانكوك يتمثل دوره في تنسيق عملية التنفيذ العملي للمبادئ المتفق عليها في المؤتمر الوزاري لعملية بالي في آذار/مارس ٢٠١١ في إطار التعاون الإقليمي. فلمواجهة الضغوط المتزايدة لمشكل الهجرة غير القانونية في منطقة آسيا والمحيط الهادئ، تم تصميم هذا الإطار للمساعدة في ضمان إجراءات لمواجهة التحديات الإقليمية بطريقة منهجية يمكن التنبؤ بمسارها.

١٤- وأشار المدير بسخاء الدول المضيفة ودعمها باستضافتها للاجئين وحفاظها على فضاء للجوء رغم تعبها من ظاهرة اللجوء والمطالب المحلية المتعارضة. وفيما يتعلق بمسألة الهجرة المختلطة، لاحظ أنه في غياب إطار قانوني، من المهم أن يكون لدى المفوضية نظراء وطنيون محددون بشكل واضح بغية بناء قدرة دول المنطقة على التمييز بين المهاجرين ومن يحتاجون إلى الحماية وتجنب إساءة استعمال نظام اللجوء. وردّاً على تعليقات بشأن المشردين داخلياً في أفغانستان، لاحظ أن المسؤولية عن هذه المسألة مشتركة بين الوكالات وستساهم فيها المفوضية بموافقة السلطات وإذا توافرت الموارد.

(ج) أوروبا

١٥- قدم مدير المكتب الإقليمي لأوروبا ملخصاً لأولويات المفوضية الاستراتيجية في المنطقة لعام ٢٠١٢ وتتعلق هذه الأولويات بما يلي: الوصول إلى أراضي المنطقة وإجراءات اللجوء؛ وإجراءات اللجوء العادلة والفعالة؛ والحلول الدائمة لأوضاع اللاجئين والمشردين داخليا؛ ومنع ظاهرة انعدام الجنسية والحد منها.

١٦- وأعيد تأكيد التزام الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي بإقامة إطار متين للحماية يوفر المعاملة العادلة بطريقة موحدة. وأُعرِب في هذا الصدد عن دعم النظام الأوروبي المشترك للجوء والمكتب الأوروبي لدعم نظام اللجوء الحديث النشأة. ولوحظ الضغط الهائل على البلدان الأوروبية المشاطئة للبحر الأبيض المتوسط. وخارج القارة، يعمل الاتحاد الأوروبي بالتعاون مع مفوضية شؤون اللاجئين على بناء قدرات بلدان الأصل والعبور على توفير الحماية وعلى المساهمة في إعادة توطين اللاجئين التي ستشكل محور تركيز برنامج مشترك للاتحاد الأوروبي بشأن إعادة التوطين من المقرر اعتماده في عام ٢٠١٢.

١٧- وفيما يتعلق بمنطقة البلقان، شكَّل وضع البرنامج الإقليمي لإيجاد حلول دائمة لأوضاع اللاجئين والمشردين داخلياً وتوقيع إعلان وزاري مشترك في بلغراد في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١١ تطورين إيجابيين في مسيرة تسوية هذا الوضع الذي طال أمده. وأشيدَ بدور المفوضية في تيسير هذه العملية، وأُعرِب عن الأمل في أن يتأكد الدعم المالي القوي لتنفيذ البرنامج في مؤتمر قادم للمانحين في سراييفو.

١٨- وأعاد المدير تأكيد التزام المفوضية بالسعي إلى إيجاد حلول دائمة لأوضاع التشرد التي طال أمدها في أوروبا. وأعرب عن تقديره للدعم الذي قدمته كرواتيا باستضافة مؤتمر بشأن المسائل المتصلة بانعدام الجنسية، وبخاصة فيما يتعلق بالروما، أفضى إلى إعلان زغرب وتحديد تدابير لمواجهة مشكلي وثائق الهوية والتسجيل في جنوب شرق أوروبا.

(د) الشرق الأوسط وشمال أفريقيا

١٩- لاحظ مدير المكتب أن التغيرات غير المسبوقة التي شهدتها أجزاء كثيرة من منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا خلال العام الماضي أفرزت في نفس الوقت تحديات وفرصاً. ولاحظ على وجه الخصوص جهود المفوضية من أجل تعزيز التنسيق مع حكومات المنطقة والمنظمات الإقليمية (بما في ذلك جامعة الدول العربية ومنظمة التعاون الإسلامي) ومع الشركاء الوطنيين والمجتمع المدني، وذلك من أجل ضمان فضاء الحماية القائم وتوسيعه حيث أمكن.

٢٠- وأثنت الدول الأعضاء على طريقة المفوضية الفعالة في مواجهة الأزمة الليبية خلال العام الماضي، وموجة تدفق اللاجئين الماليين الحالية. كما أشادت بجهود الإغاثة المتواصلة التي يبذلها المكتب في اليمن رغم حالة عدم الاستقرار السائدة في البلد. وأحاطت الوفود علماً

بالنداء الذي وجهه كل من المفوضية والوفد اليمني لتقديم الدعم المالي. ورحِّبت بأسلوب المفوضية المحسَّن لإعداد برامج للمشردين داخلياً واللاجئين العراقيين في المنطقة. وأعربت عن القلق بخصوص تردّي الوضع الإنساني في الجمهورية العربية السورية وعدم الوصول إلى السكان المحتاجين للمساعدة. وأثنت الوفود على جهود البلدان المجاورة المضيفة للسوريين الذين فروا من البلد، وتعيين المفوض السامي لمنسق إقليمي لشؤون اللاجئين. وحثت عدة دول أعضاء المفوضية على كفالة اتباع نهج منسَّق لمواجهة الأزمة.

٢١- ورحب أحد الوفود باستمرار برامج المفوضية لحماية ومساعدة اللاجئين الصحراويين في مخيمات تندوف في الجزائر. وألح وفد آخر على الطابع الأساسي لمسألة تسجيل المقيمين بمخيمات تندوف، وكرر طلبه بمنح الإذن للمفوضية للقيام بتعداد لهؤلاء السكان بغية تعزيز حمايتهم الدولية.

٢٢- وطمأن المدير اللجنة بأن المفوضية تعمل مع مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية وغيره من الجهات الفاعلة في المجال الإنساني من أجل معالجة الوضع السوري. وأبرز أن مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية ينسق عملية الأمم المتحدة لمواجهة الوضع داخل البلد بينما تتولى المفوضية المسؤولية عن العمليات المتعلقة باللاجئين. ولاحظ أنه لا يزال ثمة الكثير مما ينبغي القيام به في ليبيا ودعا الدول الأعضاء إلى دعم عملية إضفاء الطابع الرسمي على وجود المفوضية وأنشطتها في هذا البلد. وفيما يتعلق باليمن، لاحظ أن الحكومة، رغم الوضع الداخلي في البلد، تواصل اتباع سياسة الباب المفتوح للاجئين الذين يصلون إلى حدودها.

٢٣- وأبرز المدير، ملاحظاً أن أكثرية اللاجئين الذين تعنى بهم المفوضية هم إما من البلدان الإسلامية أو في ضيافتها، أهمية المؤتمر الوزاري المقبل لمنظمة التعاون الإسلامي بشأن اللاجئين في العالم الإسلامي الذي سيُعقَد في عشقباد، تركمانستان، في أيار/مايو. وختاماً، أعرب عن تقديره للدعم السخي المقدم خلال العام الماضي، وأشار بصفة خاصة إلى مساهمة حكومات البلدان المضيفة التي مكّنت المفوضية من مواجهة حالات الطوارئ المتعددة.

(هـ) الأمريكتان

٢٤- أشارت مديرة المكتب إلى أن عمل المفوضية في منطقة الأمريكتين يسترشد بالأولويات الاستراتيجية العالمية مع التركيز بشكل خاص على ما يلي: (١) الحماية من خلال الدعوة، (٢) منع ظاهرة انعدام الجنسية والحد منها، (٣) حماية الطفل وتعزيز عملية مواجهة المكتب للعنف الجنسي والقائم على أساس نوع الجنس، (٤) الحصول على التعليم، و(٥) إيجاد الحلول الدائمة. كما أبرزت عدداً من التطورات الإيجابية في مجال حماية اللاجئين في البعض من بلدان أمريكا اللاتينية.

٢٥- وشدد العديد من المتكلمين خلال المناقشة على أهمية التعاون بين بلدان منطقة الأمريكتين والمبادرات الإقليمية. ويشكل إعلان قرطاجنة بشأن اللاجئين وخطة عمل

مكسيكو (بما في ذلك مبادرة التضامن من أجل إعادة التوطين) وإعلان برازيليا بشأن حماية اللاجئين وعديمي الجنسية في منطقة الأمريكتين أطراً مهمة تمكِّن بلدان المنطقة من العمل على صعيد إقليمي من أجل حماية المشردين داخلياً وعديمي الجنسية وإيجاد حلول لأوضاعهم.

٢٦- إن عدداً من بلدان المنطقة بصدد وضع قوانين مهمة واتخاذ مبادرات هامة بشأن مسائل انعدام الجنسية؛ والسن ونوع الجنس والتنوع؛ والعنف الجنسي والقائم على أساس نوع الجنس؛ وحماية القاصرين غير المصاحبين والمنفصلين عن ذويهم. وبروتوكول حماية الأطفال غير المصاحبين والمنفصلين عن ذويهم ومساعدتهم وإيجاد حلول لمشاكلهم، الذي اعتُمِد في الأرجنتين، مثال على الممارسة الجيدة التي يمكن تكرارها في أماكن أخرى. وإن كان صحيحاً أن كثيراً من بلدان المنطقة ليست أطرافاً في الاتفاقيات المتعلقة بانعدام الجنسية، فإنه يجري وضع أطر قانونية في عدد من البلدان لمنع هذه الظاهرة والحد منها. كما أُعرب عن دعم استحداث مبادرة الحلول الانتقالية في كولومبيا.

٢٧- وبعد الإقرار بصحة تعليق أُبدي بخصوص ضعف معدلات الاعتراف، أكدت المديرة للوفود أن المفوضية تعمل مع حكومات المنطقة على بناء القدرات فيما يتعلق بتحديد وضع اللاجئين بهدف الحفاظ على فضاء لحماية اللاجئين في منطقة الأمريكتين. وأشارت إلى مبادرة جديدة لضمان الجودة يجري تطبيقها على سبيل التجريب في المكسيك وبنما وإلى المشورة التقنية التي يجري تقديمها في منطقة البحر الكاريبي كمثالين لهذا العمل. وقد طُلِب من المفوضية تقديم لمحة عامة عن أفضل الممارسات لتحديد وضع اللاجئين في المنطقة، التي قد تكون مفيدة.

(و) البرامج والشراكات العالمية

٢٨- قدم مدير شعبة دعم البرامج والتنظيم الإداري اللمحة العامة الاستراتيجية بشأن البرامج والشراكات العالمية وركز على أربعة مجالات رئيسية هي: تأسيس الإدارة القائمة على تحقيق النتائج وبناء قدرة المفوضية على التخطيط القائمة على الأدلة؛ وتعزيز جودة العمليات وسلامتها من الناحية التقنية؛ والشراكات الاستراتيجية؛ والاستراتيجيات الابتكارية الجديدة.

٢٩- وحثت الوفود المفوضية على أن المضي في تطوير مشاركتها في نهج المجموعة المشترك بين الوكالات وقدرتها على المساهمة بخبرتها في نظام منسق الشؤون الإنسانية. وتم حث المفوضية على أن تنسق مع جهات فاعلة أخرى منها صندوق الأمم المتحدة للسكان، ومنظمة الصحة العالمية فيما يتعلق بالصحة الإنجابية، ومنظمة الصحة العالمية في مجال فيروس نقص المناعة البشري المكتسب، وأن تعزز الشراكات مع القطاع الخاص.

٣٠- ودعت عدة وفود إلى تقديم مزيد من التفاصيل بشأن الجهود الرامية إلى بناء الجودة والقدرة التقنيتين في مجالات رئيسية من قبيل التعليم وإدارة المعلومات والصحة والإيواء والمياه والصرف الصحي والنظافة، بما في ذلك كيفية قياس التقدم المحرز. وأُعرب عن دعم مبادرة

الحلول الانتقالية، ولكن تم حث المفوضية على تعزيز الدروس المستخلصة ووضع أدوات للرصد وتقييم الأداء. كما أُثيرت أهمية تعميم المنظور القائم على أبعاد السن ونوع الجنس والتنوع وحماية الجماعات المستبعدة اجتماعياً.

٣١- وأجمل المدير أنشطة المجموعات العالمية الثلاث التي تقودها المفوضية فطمأن اللجنة بأن المفوضية لا تزال ملتزمة بالتنسيق المشترك بين الوكالات، بما في ذلك من خلال مخطط التغيير. وأكد من جديد أن المفوضية ملتزمة ببناء قدراتها التقنية الداخلية وقدرات شركائها والمستفيدين من خدماتها على الصعيد المحلي. ورداً على عدد من التعليقات بشأن الموضوع، أشار المدير إلى أن المفوضية تقوم بدورها في دعم تنفيذ القرار المتعلق بالحلول الدائمة الذي اعتمدته لجنة الأمين العام للسياسات والذي يوفر نهجاً جديداً لوكالات الأمم المتحدة والبنك الدولي للعمل سويةً على إنجاز استراتيجيات مشتركة لتحقيق حلول لأوضاع المشردين داخلياً واللاجئين العائدين.

باء- المسائل المتعلقة بسلامة الموظفين وأمنهم، بما في ذلك أمن اللاجئين

٣٢- قدم مدير شعبة الأمن والإمداد في حالات الطوارئ تحديثاً بشأن التقدم المحرز في المجالات الخمسة لخطة عمل المفوضية لإدارة الشؤون الأمنية واستراتيجية تنفيذها؛ وهي: الدعم الميداني؛ وتوفير الموظفين؛ والإدارة والرقابة ورسم السياسات؛ وأمن الأشخاص الذين تعنى بهم؛ والتدريب.

٣٣- وأشادت اللجنة بالموظفين الذين فقدوا أرواحهم في عام ٢٠١١ وأعربت عن تقديرها لعمل المفوضية المتواصل لإشاعة ثقافة الأمن في سائر أرجاء المنظمة، ورحبت على وجه الخصوص بإعداد الدليل الجديد المتعلق بأمن الأشخاص الذين تعنى بهم. وفي سياق الإشادة باستحداث الدليل الجديد، طُرِح عدد من الأسئلة، ولا سيما بشأن التداخل المحتمل مع أدوات الحماية.

٣٤- والتمست عدة وفود مزيداً من المعلومات بشأن تعاون المفوضية مع إدارة الأمم المتحدة لشؤون السلامة والأمن وتفاعلها مع الشبكة المشتركة بين الوكالات لإدارة المسائل الأمنية، وذلك في ضوء التغيرات المسجّلة مؤخراً في نظام الأمم المتحدة لإدارة الأمن. وشملت الأسئلة المطروحة الكيفية التي ستؤثر بها هذه التغيرات على الشركاء في مجال التنفيذ والمنظمات غير الحكومية والآثار على التكاليف الإجمالية للمفوضية.

٣٥- وتكلم المدير عن حاجة المفوضية لتكييف نهجها الأمني وفقاً للأخطار الجديدة، ما سيتسبب أحياناً في ارتفاع التكاليف لضمان الامتثال لمعايير العمل الأمنية الدنيا. وبخصوص الدليل، شدد على أنه قد وُضِع بالتعاون الوثيق مع شعبة الحماية الدولية لضمان

عدم وجود أي تداخل، وأشار إلى أن المفوضية تفكر في إصدار طبعة ثانية موسعة في المستقبل.

رابعاً- الإدارة والمراقبة المالية والإشراف الإداري والموارد البشرية

ألف- تحديث عن العصرنة/الابتكار والتبسيط

٣٦- قدم نائب المفوض السامي معلومات مستوفاة للجنة عن المجالات التي تبحث فيها المفوضية عن سبل لعصرنة وتجديد وتبسيط طريقة عملها. وتشمل هذه السبل مشاريع الابتكار المحكومة بالواقع الميداني؛ والشراكات مع القطاع الخاص؛ ومقترح لعقد اجتماعات بلا ورق؛ والجهود الرامية إلى تبسيط وتقليص متطلبات الإبلاغ على الصعيد الميداني.

٣٧- ورحبت الوفود إجمالاً بمختلف المبادرات المتخذة، ولا سيما الجهود الرامية إلى تسخير الإمكانات الإبداعية للمستفيدين والمجتمعات المحلية وللجمع بين الموظفين والشركاء، بمن فيهم من ينتمون إلى القطاع الخاص، والقطاع الأكاديمي، لتحسين حياة المستفيدين. وطُلِب من المفوضية تقديم مزيد من المعلومات عن المشاريع الملموسة وطرائق التنفيذ، بما في ذلك التكاليف واستراتيجيات جمع الأموال، وبشأن الأثر الفعلي لهذه المبادرات. وبينما أُشيد بالجهود الرامية إلى تبسيط متطلبات الإبلاغ على الصعيد الميداني، أُثيرت كذلك مسألة ضرورة استيفاء شروط الجهات المانحة فيما يتعلق بالإبلاغ.

٣٨- وحظيت عموماً بالقبول خطوة الشروع في عقد اجتماعات بلا ورق على أساس أن أعضاء الوفود يمكنهم في الوقت الراهن ألاّ يلتزموا بذلك وأن يطلبوا الوثائق لدى التسجيل. وفي الوقت ذاته، دعيت المفوضية إلى إنشاء آليات مواتية للمستعملين لتيسير هذه المبادرة.

٣٩- وأكد نائب المفوض السامي للوفود التزام المفوضية بكفالة الطابع التشاركي لهذه المشاريع الابتكارية، بالتشاور الأوسع نطاقاً مع جميع الجهات المعنية ، بما في ذلك المستفيدون. ووصف على سبيل المثال الجهود الرامية إلى تعزيز الاعتماد على الذات في دولو أدو، إثيوبيا، بمشاركة المستفيدين وبالشراكة مع القطاع الخاص (مؤسسة إكيا "IKEA").

باء- تحديث شفوي عن إنشاء اللجنة المستقلة لمراجعة الحسابات والرقابة

٤٠- أما الآن وقد تم اختيار المرشحين ذوي المؤهلات المناسبة للانضمام إلى لجنة المفوضية المستقلة لمراجعة الحسابات والرقابة، فقد أعربت الوفود عن ارتياحها للطابع التشاوري للعملية وعن أملها في أن تجتمع اللجنة في المستقبل القريب لوضع جدول زمني لعملها، بما في ذلك إبقاء اللجنة التنفيذية على علم بأنشطتها.

جيم- متابعة توصيات مجلس مراجعي الحسابات بشأن حسابات الأعوام السابقة

٤١- قدمت المراقبة المالية ومديرة شعبة التنظيم المالي والإداري تحديثاً مسهباً عن متابعة المفوضية لتوصيات مجلس مراجعي الحسابات بشأن حسابات الأعوام السابقة، وشددت بصفة خاصة على الإجراءات المتخذة في إطار مجالات المخاطر الرئيسية الواردة في تقريرها بشأن حسابات عام ٢٠١٠: إعداد البيانات المالية؛ والتنظيم الإداري المالي؛ والتقدم المحرز لتنفيذ معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام؛ والإبلاغ عن الأداء والتقدم المحرز لتنفيذ إجراءات التنظيم الإداري القائمة على أساس تحقيق النتائج؛ وإدارة شؤون الشركاء في مجال التنفيذ؛ وحالات اللجوء التي طال أمدها.

٤٢- وأعربت الوفود عن تقديرها لجهود المفوضية من أجل تعزيز الرقابة. وفي الوقت ذاته، أبدت قلقها المستمر بشأن عدد من التوصيات التي لا تزال عالقة، وأشارت إلى أن ضمان المساءلة شرط أساسي للتمويل في سياق الواقع الصعب للبيئة المالية للمانحين. كما أشيد بالمفوضية لعملها من أجل إنشاء إطار لإدارة المخاطر المتصلة بالشركات وطُلِب منها إبقاء اللجنة على علم باعتماد وتنفيذ استراتيجية لإدارة المخاطر المتصلة بمشاريع الأعمال. وأبدت الوفود اهتمامها بمعرفة المزيد عن دائرة إدارة شؤون الشركاء في مجال التنفيذ التي أنشئت داخل شعبة التنظيم المالي والإداري والتمست الحصول على تحديثات منتظمة بخصوص الفريق العامل المشترك بين الإدارات بشأن حالات اللجوء التي طال أمدها، الذي ينسق شؤونه مساعد المفوض السامي (الحماية).

٤٣- وردّاً على سؤال عن فوائد معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام حتى الآن، أشارت المراقِبة المالية كمثال ملموس إلى القدرة على إدراك الخصوم والأصول بوضوح وعلى تتبع ملفات الجرد عبر سائر دوائر المنظمة. كما أوضحت أنه تم اقتراح موارد بشرية إضافية لتعزيز الإدارة المالية على الصعيد الميداني في جميع المناطق، وتحظى أفريقيا بأكبر حصة نظراً لحجم العمليات الجارية هناك.

دال- تحديث شفوي عن عمل مكتب المفتش العام

٤٤- قدم المفتش العام إحاطة إعلامية بشأن عمل مكتبه، وشدد بصفة خاصة على الجهود الرامية إلى التآزر الأوثق فيما بين مختلف آليات الرقابة. كما أطلع اللجنة عن مستجدات عمل دائرة التفتيش ودائرة التحقيق.

٤٥- وأُعرب عن دعم عمل مكتب المفتش العام الذي يساهم في ضمان فعالية المنظمة وكفالة سلامة سمعتها. ودعت الوفود المفوضية إلى إجراء تحليل شامل لإيجابيات وسلبيات المقترح القاضي بنقل وظيفة مراجعة الحسابات الداخلية إلى هيئة داخل المنظمة، واقترحت أن تنظر اللجنة المستقلة لمراجعة الحسابات والرقابة في هذه المسألة وأن تقدم توصيات إلى المفوض

السامي واللجنة التنفيذية. ورحبت الوفود بفكرة تلقّي تحديثات منتظمة بشأن عمل مكتب المفتش العام، بما في ذلك من خلال اجتماعات فصلية "لأصدقاء مكتب المفتش العام".

٤٦- وطمأن المفتش العام الوفود بأن اللجنة المستقلة لمراجعة الحسابات والرقابة ستنظر في مسألة وظيفة مراجعة الحسابات الداخلية وبأنه ستتم استشارة اللجنة التنفيذية قبل اتخاذ قرار. ورداً على استفسار بشأن عضوية "أصدقاء مكتب المفتش العام"، أشار المفتش العام إلى أن جميع أعضاء اللجنة التنفيذية مُرحَّب بانضمامهم إليها ومشاركتهم في اجتماعاتها.

خامساً- ميزانيات البرامج والتمويل

٤٧- قدمت المراقبة المالية ومديرة شعبة التنظيم المالي والإداري تحديثاً عن الوضع المالي في عام ٢٠١١. وقدمت أيضاً لمحة عامة مقتضبة عن الميزانية السنوية لعام ٢٠١٢ التي وافقت عليها اللجنة التنفيذية في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١١، بما في ذلك التعديلات المُدخَلة منذئذ على الميزانيات التكميلية. وعلقت رئيسة دائرة العلاقات مع المانحين وتعبئة الموارد بالنيابة بعدئذ على وضع تمويل المفوضية في عام ٢٠١١ والتوقعات بالنسبة لعام ٢٠١٢، التي تبيِّن المواقف النسبية في السنوات الأخيرة فيما يتعلق بالإيرادات الجديدة مقابل الميزانية؛ وتوقيت التعهدات؛ واتجاهات تخصيص الأموال؛ والمساهمات حسب المناطق؛ ومصادر التمويل؛ وآليات التمويل المجمَّعة والتابعة للأمم المتحدة؛ وإيرادات جمع الأموال من القطاع الخاص واستثماراته.

٤٨- ولاحظت الوفود أن الفجوة في التمويل قد ظلت تتنامى باعتماد نظام وضع الميزانية الجديد القائم على تقييم الاحتياجات العالمية، ودعت المفوضية إلى تنويع مصادر تمويلها وكفالة استخدام الأموال بأكثر الطرق فعالية. وطُرِح عدد من الأسئلة منها ما إذا كانت المفوضية تتوقع اعتماد ميزانيات تكميلية إضافية في عام ٢٠١٢ وما إذا كانت تكاليف المسائل الأمنية منفصلة في برنامج الميزانية.

٤٩- وأشارت رئيسة دائرة العلاقات مع المانحين وتعبئة الموارد بالنيابة إلى أنه وإن كان لا يُتوقَّع وضع أي ميزانيات تكميلية إضافية في هذه المرحلة فهذا لا يعني أن الأمر سيكون كذلك. كما أوضحت أن تكاليف المسائل الأمنية منفصلة ومحمية في الميزانية، وأكدت للجنة أن المفوضية بصدد العمل على توسيع استراتيجية تمويلها. وفيما يتعلق بالفجوة القائمة في التمويل، قالت إن الأثر على العمليات والتفاصيل المتعلقة بالاحتياجات غير الملباة مسألتان ستشكلان محور تركيز التحديث الذي سيُقدَّم في الاجتماع الرابع والخمسين للجنة الدائمة في حزيران/يونيه.

٥٠- وفي ختام مناقشة هذا البند من جدول الأعمال، اعتمدت اللجنة مقرراً بشأن الميزانيات والتمويل في عام ٢٠١٢ (المرفق الأول).

سادساً- البرنامج/سياسة الحماية

ألف- الأولويات الاستراتيجية العالمية لفترة السنتين ٢٠١٢-٢٠١٣

٥١- أطلع مدير شعبة دعم البرامج والتنظيم الإداري اللجنة على الأساس المنطقي الذي تقوم عليه الأولويات الاستراتيجية العالمية لفترة السنتين ٢٠١٢-٢٠١٣ التي تستند إلى الدروس المستخلصة بعد استحداث وتنفيذ نظام الأولويات الاستراتيجية العالمية في الفترة ٢٠١٠-٢٠١١.

٥٢- وأشادت الوفود بتبسيط الأولويات الاستراتيجية العالمية لفترة السنتين ٢٠١٢-٢٠١٣، ولكنها حذّرت من أن هذه المسألة ينبغي ألاّ تؤثر على نطاق البيانات المتاحة أو إمكانية الحفاظ على الاستمرارية في تحليل النتائج على مدى عدة سنوات. وتم التشديد على أهمية ربط الأجزاء الحيوية من إجراءات إدارة العمليات بالأولويات الاستراتيجية العالمية، بما في ذلك التخطيط التشاركي الذي يشمل الجهات المعنية الرئيسية، والرصد والإبلاغ مع الشركاء بوسائل متينة، وأدوات موثوق بها لرصد الأداء وأدوات الإدارة القائمة على النتائج، من قبيل نظام "*Global Focus*". وطُرِحت أسئلة بخصوص التطبيق المناسب للمؤشرات في السياقات المختلفة بالنظر إلى الاعتبارات الخاصة بكل حالة وبشأن سبب اختلاف مستويات الالتزام فيما بين الأولويات الاستراتيجية العالمية للعمليات.

٥٣- وأشار المدير إلى أن المفوضية تعي تماماً ضرورة ضمان الاستمرارية في رصد الأولويات الاستراتيجية العالمية في المجالات الرئيسية، وقال إنه العمل متواصل من أجل تطوير القدرات التحليلية لنظام "*Global Focus*" فيما يتعلق بالأولويات الاستراتيجية العالمية، التي تندرج في إطار أوسع لتقييم النتائج تقوم عليه جهود المفوضية من أجل إقامة نظام شامل للتخطيط والإبلاغ عن النتائج. وعلق نائب مدير شعبة دعم البرامج والتنظيم الإداري على بعض الاختلافات في مستويات الالتزام التي ترتبط بالاختلافات في مسؤوليات المفوضية واحتياجاتها المقدَّرة في كل عملية ميدانية، وكذلك الصعوبات في قياس التقدم المحرز قياساً إلى المؤشرات في السياقات الحضرية في بعض الحالات.

باء- برنامج المفوضية في إطار الأمم المتحدة الاستراتيجي المقترح للفترة ٢٠١٤-٢٠١٥

٥٤- جرى استعراض مشروع برنامج المفوضية في إطار الأمم المتحدة الاستراتيجي المقترح للفترة ٢٠١٤-٢٠١٥ (A/67/6 (Prog.21. واقترحت الوفود إدخال عدد من التعديلات على النص، وأحيلت لاحقاً إلى شعبة أمانة الأمم المتحدة لتخطيط البرامج والميزانية بنيويورك في ٢٦ آذار/مارس ٢٠١٢. وقد انعكست التعديلات في ورقة غرفة الاجتماع

الموحدة (E/At.51/2012/CRP.1) التي تتضمن التغييرات التي طلبتها جميع الهيئات القطاعية والفنية والإقليمية، لعرضها على لجنة البرنامج والتنسيق في دورتها لحزيران/يونيه ٢٠١٢.

٥٥- واعتمدت اللجنة الدائمة مقرراً منقّحاً (انظر المرفق الثاني لهذه الوثيقة)، آخذة في الاعتبار مشروع البرنامج على أساس أن التعديلات المطلوبة ستحال إلى نيويورك.

سابعاً- أية مسائل أخرى

٥٦- قدم المقرر عرضاً بشأن عملية استنتاجات اللجنة التنفيذية، وذكّر بأربع نقاط تم تحديدها الغرض من استعراضها، وهي: (١) الغرض من الاستنتاجات، (٢) اختيار المواضيع، (٣) عملية المفاوضات وجدولتها الزمنية، و(٤) آليات المتابعة لضمان أهمية الاستنتاجات وفائدتها. وبما أن توافق الآراء لم يتحقق بعد بخصوص كل النقاط المذكورة أعلاه، فقد اتُّفِق على أن يواصل المقرر مشاوراته غير الرسمية مع الوفود المهتمة إلى أن يحصل التوافق على السبيل للمضي قدماً. وحث الرئيس الوفود على تقديم اقتراحات ملموسة إلى المقرر كي يتسنى له الدفع بالعملية إلى الأمام.

٥٧- ولّما لم تعد هناك أية مسائل أخرى، فقد اختتم الرئيس الاجتماع.

المرفق الأول

مقرر بشأن الميزانيات والتمويل في عام ٢٠١٢

إن اللجنة الدائمة،

إذ تذكر بالمقرر الذي اتخذته اللجنة التنفيذية في دورتها الثانية والستين بشأن المسائل الإدارية والمالية والبرنامجية (الفقرة ١٣ من الوثيقة A/AC.96/1107)، وكذلك بالمناقشات التي أجرتها في إطار بند الميزانيات البرنامجية والتمويل في الاجتماع الثاني والخمسين للجنة الدائمة في أيلول/سبتمبر ٢٠١١،

وإذ تؤكد من جديد أهمية تقاسم الأعباء والمسؤوليات على الصعيد الدولي من أجل تخفيف العبء على البلدان المضيفة، وخاصة البلدان النامية منها،

١- *تذكِّر* بأن اللجنة التنفيذية وافقت في دورتها الثانية والستين على برامج وميزانيات البرامج الإقليمية والبرامج العالمية والمقر في إطار الميزانية البرنامجية لمفوضية شؤون اللاجئين لفترة السنتين ٢٠١٢-٢٠١٣ التي تبلغ ٣ ٥٩١,٢ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة بالنسبة لعام ٢٠١٢؛

٢- *تلاحظ* أن الميزانيات التكميلية لعام ٢٠١٢ تبلغ حالياً ١٥٥,٩ مليون دولار فيما يتعلق بالبرامج التي تفيد اللاجئين والمشردين داخلياً؛

٣- *تحيط علماً* برفع ميزانية المفوضية السنوية لعام ٢٠١٢ إلى ما مجموعه ٣ ٧٤٧,١ مليون دولار؛

٤- *تقر* بأن حالات الطوارئ والأنشطة غير المتوقعة التي تتكشف أثناء عام ٢٠١٢ قد تستدعي ميزانيات تكميلية إضافية أو موسعة، وبأن الموارد الإضافية قد تكون لازمة بالإضافة إلى موارد الميزانيات القائمة لتلبية هذه الاحتياجات؛

٥- *تحث* الدول الأعضاء، في ضوء الاحتياجات الواسعة التي يتعين أن تلبيها المفوضية، على الاستجابة بسخاء، وتحلياً بروح التضامن وبدون تأخير، لنداء المفوض السامي للوفاء بالكامل لاحتياجات الميزانية السنوية لعام ٢٠١٢.

المرفق الثاني

مقرر بشأن برنامج المفوضية في إطار الأمم المتحدة الاستراتيجي المقترح للفترة ٢٠١٤-٢٠١٥

إن اللجنة الدائمة،

تحيط علماً بالوثيقة A/67/6 (Prog.21) *البرنامج ٢١: توفير الحماية الدولية والحلول الدائمة والمساعدة للاجئين*، الواردة في خطة برنامج السنتين لإطار الأمم المتحدة الاستراتيجي المقترح للفترة ٢٠١٤-٢٠١٥، وذلك على أساس أن التعديلات المقترحة في الاجتماع الثالث والخمسين للجنة الدائمة في إطار البند ٦(ب) من جدول الأعمال ستؤخذ في الاعتبار خلال استعراض لجنة البرنامج والتنسيق في أيار/مايو - حزيران/يونيه ٢٠١٢ للإطار الاستراتيجي المقترح.